

Distr.: General
30 August 2012
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

محضر موجز (جزئي) * للجلسة الخامسة

المعقودة في مركز فيينا الدولي، يوم الخميس، ٣ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد وولكوت. (أستراليا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

* لم يتم إعداد محضر موجز لبقية الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-35176X (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

المناقشة العامة (تابع)

نووية بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها من جانب الدول الحائزة لها. فمثل هذه الضمانات من شأنها أن توفر حوافز للدول غير الموقعة على المعاهدة لكي تنضم إليها.

٥ - وبعد أن أشار إلى فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، والتي تؤكد أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يعد انتهاكاً لأحكام القانون الدولي، طالب الدول الحائزة لأسلحة نووية بأن تفي بتعهداتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وكذلك بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في مؤتمري الاستعراض عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠.

٦ - وأضاف أن السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط يتوقفان على إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، كما طالبت بذلك قرارات مجلس الأمن المختلفة. ولهذا من الضروري لجميع الدول في المنطقة أن تشارك في مؤتمر بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. وللتحضير لهذا المؤتمر، يعمل العراق بالتنسيق مع بلدان عربية أخرى لصياغة موقف عربي موحد يتصدى للشواغل الإقليمية. ويؤكد العراق التزامه بإعلان بغداد الذي اعتمد في مؤتمر القمة العربي عام ٢٠١٢. وقال إنه يلزم إجراء مشاورات مع البلدان المجاورة بشأن المفاعلات النووية الموجودة في المناطق الحدودية. وينبغي اتخاذ الترتيبات ووضع الضمانات بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات البيئية الإقليمية والدولية لاحتواء الآثار السلبية المحتملة للمرافق النووية على التجمعات السكانية وعلى البيئة. وينبغي للبلدان الالتزام بمعايير السلامة النووية لتصميم المنشآت النووية وبنائها وتأمينها.

٧ - السيد زوليس (ليتوانيا): قال إن ليتوانيا تعمل بنشاط من أجل التنفيذ المتوازن لخطة العمل الواردة في

١ - السيد نجيب (العراق): قال إن تنفيذ مقررات مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ والخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠ وخطة عمل المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ من شأنها أن تعزز مصداقية وسلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (المعاهدة). وأضاف أن الجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية يمكن أن تكفل بالنجاح شريطة انضمام جميع الدول إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها وبرامجها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢ - ويلتزم العراق بترتيبات نزع السلاح الدولي، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار وفقاً لدستوره. وقد تكثفت الجهود المبذولة لاستعادة الدور الإقليمي والدولي الذي قام به العراق قبل عام ١٩٩١ بقرار مجلس الأمن رفع جميع القيود التي كانت مفروضة على العراق في مجال نزع السلاح في عام ٢٠١٠.

٣ - والحكومة العراقية بوصفها طرفاً في معاهدة عدم الانتشار وعدد من الصكوك والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، قد شكلت هيئة رقابة وطنية لصياغة قانون يقضي بإنشاء نظام وطني موحد لتمكين العراق من الوفاء بالتزامات المترتبة عليه بموجب المعاهدة. كما سيعمل هذا التشريع على تحديد الأنشطة المحظورة وغير المحظورة المتعلقة باستخدام الطاقة النووية وتوقيع عقوبات على الاستخدام المحظور.

٤ - وأضاف أن السبيل الوحيد لضمان عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو القضاء التام على هذه الأسلحة. ويجب التوصل إلى اتفاق بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً يعطي ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة

ضرورياً لبدء نفاذ المعاهدة (وهي دول المرفق ٢). وينبغي أيضاً أن تبدأ على الفور المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أجل تسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٠ - وتؤيد ليتوانيا بقوة الجهود المبذولة لتحسين فاعلية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمثل اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة والبروتوكول الإضافي الملحق بها معيار التحقق الذي ينبغي مواصلة تعزيزه وتعميمه وفرضه كشرط لتوريد المواد والتكنولوجيا النووية.

١١ - وأضاف أنه ينبغي توجيه الثناء إلى جميع الدول التي وقّعت وصدّقت على البروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأن تعميم مثل هذه البروتوكولات من شأنه تعزيز نظام عدم الانتشار، وزيادة الثقة من أجل التعاون الدولي على الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتعزيز الأمن العالمي. ولهذا تشجع ليتوانيا جميع الدول، ولا سيما تلك التي تقوم حالياً بتشغيل محطات للقوى النووية وتخطط لبنائها، على اتخاذ الخطوات الضرورية لعقد اتفاق للضمانات الشاملة، والأهم من ذلك، توقيع وتصديق وتنفيذ البروتوكول الإضافي الملحق به.

١٢ - وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رئيسي في مساعدة الدول على وضع وتنفيذ أطر وطنية إقليمية للأمن النووي. فقد ساعدت ليتوانيا مثلاً على استعراض وتقييم سلامة وأمن مواقعها النووية الجديدة، واستعداد بنيتها الأساسية النووية، ونضج نظامها الرقابي، وثقافة الأمان بشكل عام. وتلتزم ليتوانيا التزاماً كاملاً بالمبدأ القائل بأن الأمان شرط أساسي للاستخدام المسؤول والمستدام للتكنولوجيا النووية، وهي دائماً على استعداد لتقاسم خبراتها في مجال الأمان النووي، وتطبيق الضمانات، والإدارة المأمونة للنفايات، والوقاية من الإشعاعات.

الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠. وأضاف أنه لمواجهة التحديات النووية الجديدة التي تواجه العالم، بما في ذلك الانتشار السري، وأخطار الإرهاب النووي، والانسحاب من المعاهدة، يجب تعزيز نظام عدم الانتشار عن طريق إحراز تقدم في مجالات نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهي الركائز الثلاث التي يعزز بعضها بعضاً في هذا النظام.

٨ - وقال إن ليتوانيا ترحب بتوقيع وتنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة "ستارت" الجديدة). وقد حضرت ليتوانيا مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في سول - وهو أول ظهور لها في أي مؤتمر قمة للأمن النووي - وانضمت إلى بيانه النهائي بشكل كامل. وستواصل ليتوانيا دعم الجهود العالمية المبذولة لمواجهة أخطار الأمن النووي عن طريق منتديات من قبيل مركز امتياز الأمن النووي التابع لها في مدينينكايا.

٩ - وتقوم ليتوانيا بدور نشط في المبادرة الأمنية لمناهضة الانتشار وتدعم مبادئ المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي؛ فكلتا المبادرتين ستعزز التعاون من أجل منع عمليات النقل غير المشروع للمواد والمعدات النووية. وفي هذا الصدد، فإن النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات تعد مهمة كما أن الجهود المبذولة لتعزيزها وتوسيعها تعد مفيدة وضرورية. وما زالت ليتوانيا ملتزمة بتزعم السلاح العام والتمام وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وإلى أن يتم بلوغ هذا الهدف، سيظل التحديد الفعال للأسلحة واتخاذ مزيد من التدابير لتزعم السلاح، وخاصة تخفيض المخزونات العالمية من الأسلحة النووية، من الأمور البالغة الأهمية. ومن الضروري لجميع الدول التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما تلك الدول التي يعد تصديقها

أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، من أجل الحفاظ على مصداقية نظام عدم الانتشار. وترحب هنغاريا بكافة الجهود المبذولة لتشجيع الحوار وحل القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتعترف بأن لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً حاسماً تقوم به في هذا الصدد.

١٧ - وقال إن هنغاريا، بوصفها بلداً لديه برنامج نووي سلمي نشط، لها مصلحة كبيرة في ضمان التزام جميع الأطراف الفاعلة بأعلى المعايير في كافة جوانب الطاقة النووية. وفي هذا الصدد، شاركت هنغاريا في الكثير من المبادرات والمنتديات، وتقاسمت معارفها مع المجتمع الدولي، ووفرت خبراءها للبعثات الدولية، وساعدت في تمويل المشاريع والمبادرات الموجهة للاستخدامات السلمية.

١٨ - وفيما يتعلق بالإجراءين ١٩ و ٢٢ من خطة عمل عام ٢٠١٠، فإن هنغاريا تستطلع إمكانية الاضطلاع بمشاريع ثنائية أو إقليمية في مجال التوعية بعدم الانتشار ونزع السلاح مع مركز فيينا لترع السلاح وعدم الانتشار، وتعتزم نشر صيغة جديدة ومحدثة وموسعة من دليلها الخاص بعدم الانتشار من أجل الممارسين وعامة الجمهور. وأضاف أن اتباع نهج استباقي تجاه تنفيذ خطة العمل هذه من شأنه أن يقرر مصير الدورة الاستعراضية القادمة.

١٩ - السيد فان هوي تي نام (فيت نام): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كانت طوال تاريخها على مدى أربعين عاماً بمثابة حجر الزاوية للنظام الدولي لترع السلاح النووي وعدم انتشاره، لتساعد على صيانة السلم والأمن الدوليين والاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. وينبغي مواصلة تعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة بطريقة متوازنة ومعقولة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٢٠ - وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة والخطوات العملية الثلاث عشرة

١٣ - وتعترف ليتوانيا بمساهمة المجتمع المدني في تعزيز مبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار. وترحب أيضاً بالاتجاه الإيجابي للمشاركة في الصكوك الدولية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد والمرافق النووية، ومدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، وتطالب البلدان التي لم تصدق وتنفذ بعد مثل هذه الصكوك بأن تبادر إلى ذلك.

١٤ - السيد مولنار (هنغاريا): قال إن هنغاريا ترحب بالنتائج والتوصيات الخاصة بمتابعة الإجراءات التي وافقت عليها جميع الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وتؤيد التنفيذ المتوازن لخطة العمل. وينبغي لجميع الدول بذل جهود خاصة لوضع الإطار اللازم لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يعد نزع السلاح النووي وعدم انتشاره متساويين في الأهمية، ومتكاملين ويعزز بعضهما بعضاً.

١٥ - وقد أكدت الدول الحائزة لأسلحة نووية التزامها من جديد بتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، وترحب هنغاريا بالنتائج الملموسة التي تحققت، بما في ذلك بدء نفاذ وتطبيق اتفاق "ستارت" الجديد بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١١. وينبغي بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون مزيد من الإبطاء، كما أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيساعد على تخفيف الكثير من الشواغل الحالية حول هذا الموضوع.

١٦ - وتعلق هنغاريا بأهمية كبيرة على تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتدعم بقوة عقد المؤتمر القادم بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. فينبغي التصدي بشكل فعال لانتشار الأسلحة النووية، وهو من

ملتزمة بنجاح الدورة الحالية وبهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٢٣ - السيد ماريا كورا (الأرجنتين): قال إن الدورة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ تعقد في جو أكثر تفاعلاً وإيجابية من المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ويعزى هذا التفاؤل إلى التوافق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠، والتنفيذ الأولي للمقررات الرئيسية الواردة في الوثيقة الختامية، والأعمال التحضيرية للمؤتمر القادم بشأن الشرق الأوسط. ومع هذا، فإن التقدم الحقيقي لن يتحقق إلا إذا تُرجمت النوايا الطيبة لهذه الوثيقة الختامية إلى أعمال ملموسة.

٢٤ - وينبغي أن يستمر التركيز على تنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة بطريقة متكاملة ومتوازنة تلي مصالح وشواغل جميع الدول الأطراف. وسيتيح المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٥ فرصة لإجراء استعراض شامل لإطار الأمن من أجل القضاء على الأسلحة النووية، والذي أنشئ بموجب المعاهدة. وقد استندت القاعدة إلى المبدأ الذي يقول إن البلدان الحائزة لأسلحة نووية وافقت على إزالتها، بينما وافقت البلدان غير الحائزة لها على عدم حيازتها، وإن هناك ضمانات عالمية على ألا تشكل أي جهات فاعلة خارج النظام تهديداً للبلدان التي تخلت عن الأسلحة النووية.

٢٥ - غير أنه على مدى تاريخ المعاهدة الذي امتد إلى ٤٥ عاماً، كان المبدأ الوحيد الذي تأكد هو أن البلدان غير الحائزة لأسلحة نووية لم تطور مثل هذه الأسلحة. ونظراً للحقيقة التي لا يمكن إنكارها، فإن التقدم غير المتوازن في موضوع الأسلحة النووية وعدم بلوغ المعاهدة مستوى العالمية يمكن أن يهدد بصورة خطيرة أمن الدول التي تخلت عن الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى اختلال التوازن مع ما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة. ولهذا ينبغي أن

لتحقيق نزع السلاح النووي، والتي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠. وينبغي أن تبدأ في أسرع وقت ممكن المفاوضات بشأن عقد اتفاقات ملزمة دولياً توفر ضمانات الأمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية اتخاذ التدابير لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والمشاركة في المؤتمر الدولي القادم. وينبغي إعادة تنشيط البرامج الدولية في هذا المجال، مثل برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تقوم بدور هام في تسهيل التعاون التقني بين البلدان، واستئناف العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح.

٢١ - وقد أيدت فييت نام دائماً نزع السلاح العام والكامل، ولا سيما نزع السلاح النووي، واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وقد وقّعت بروتوكولات إضافية لاتفاق ضماناتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وانضمت إلى اتفاقية الأمان النووي، وأيدت المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. كما تعاونت بشكل فعال مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية في استكمال تحويل اليورانيوم العالي التخصيب إلى يورانيوم منخفض الإثراء في مفاعلها النووي البحثي في دالات. وقد وقّعت اتفاقات مع الاتحاد الروسي بشأن إعادة الوقود المستهلك إلى روسيا، ومع جمهورية كوريا والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مشروع رائد لتتبع المصادر المشعة.

٢٢ - وتبحث فييت نام أيضاً الانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتصديق على بروتوكولها الإضافي. وقد انضمت إلى أعضاء آخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا للعمل من أجل جعل جنوب شرق آسيا منطقة سلام واستقرار وخالية من الأسلحة النووية. وما زالت فييت نام

٢٩ - وتعتقد قطر أنه ينبغي ألا تمتلك أي دولة أسلحة نووية، وأن إصرار أي دولة خارج المعاهدة على الاحتفاظ ببرامجها النووي من شأنه أن يعرقل أهم أهداف المعاهدة. ولهذا فإنه من الضروري أن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة، بوصفها البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يصبح بعد طرفاً فيها. وينبغي لجميع دول المنطقة اتخاذ التدابير لزيادة الشفافية وبناء الثقة، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٠ - وبعد الإعراب عن القلق إزاء إخفاق الدول الحائزة لأسلحة نووية في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار التي تعتبر حجر الزاوية في جهود نزع السلاح النووي، قال إن وفده يدعو الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى الدخول في مفاوضات جادة بشأن برنامج تدريجي لضمان التنفيذ الكامل للخطوات العملية الثلاث عشرة وفقاً لجدول زمني محدد.

٣١ - وعلى ضوء حقوق الدول غير القابلة للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة والتكنولوجيا النووية في إطار المعاهدة، فإنه يجب ألا تُفرض شروط سياسية على الدول لمنعها من الحصول على المواد النووية للأغراض السلمية. ونظراً لأن تزايد استخدام التطبيقات السلمية للطاقة النووية فرض ضرورة التحقق من أمن المنشآت النووية، فمن المهم تعزيز الاتفاقات والآليات تحقيقاً لهذه الغاية.

٣٢ - السيد سانشيز دي بودو دي لا فالغوما (إسبانيا): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل لديه توقع معقول بأن جميع البلدان الحائزة لأسلحة نووية وتلك التي ترغب في حيازتها تدرك الثمن الذي يمكن أن تدفعه جميع البلدان نظير استخدام هذه الأسلحة. وما زالت إسبانيا تطالب بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل، تنفيذاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

يكون لدى نظام عدم الانتشار أدوات ملائمة لكي يستعيد بها، ولو بصورة جزئية على الأقل، ظروف الأمن التي سعت إليها دول كثيرة عندما صدقت على معاهدة عدم الانتشار.

٢٦ - وترحب الأرجنتين بالتقدم المحرز في التحضير لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن الشرق الأوسط، وهي واحدة من المناطق الجغرافية التي ظهرت فيها آثار سلبية بشكل خاص لعدم عالمية المعاهدة. وينبغي أيضاً توجيه اهتمام خاص إلى وضع ضمانات أمن، استناداً إلى صك قانوني، تعطي الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضماناً بألا تتعرض قط لأي تهديد بواسطة هذه الأسلحة. وليس هناك أي مبرر بعد أكثر من ٤٠ عاماً من بدء نفاذ المعاهدة لعدم الاستبعاد بصورة قانونية لإمكانية استخدام الردع النووي ضد بلدان تخلت عن حيافة أسلحة الدمار الشامل.

٢٧ - السيد المنصوري (قطر): قال إنه بينما بددت معاهدة عدم الانتشار بعض مخاوف المجتمع الدولي خلال أربعة عقود من وجودها، إلا أنه ما زال هناك إخفاق في تحقيق توازن في معالجة القضايا التي تهدد المعاهدة إلى معالجتها. وقبل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، فإن الدورة الحالية للجنة التحضيرية والدورات التي تليها ستتيح فرصة أخرى لتصحيح هذا الاختلال.

٢٨ - وترحب قطر بالجهود التي يبذلها الوسيط لمؤتمر عام ٢٠١٢ القادم بشأن الشرق الأوسط وتتطلع إلى مشاركة جميع دول المنطقة المعنية في المؤتمر. وينبغي أن تشارك الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول الوديدة أيضاً، وأن تظهر إرادتها السياسة للتوصل إلى نتائج عملية يمكن البناء عليها من أجل تحقيق انضمام إسرائيل إلى المعاهدة كدولة غير حائزة لأسلحة نووية، وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

٣٦ - ومع أن العالم يتوقع اجتماعات مثل المؤتمرات الاستعراضية تمهد الطريق نحو التطبيق الصارم لمعاهدة عدم الانتشار مع اعتماد تدابير ملموسة وفعالة وعملية وتحظى بتوافق الآراء لتعزيز جهود عدم الانتشار الدولية، والتشجيع على نزع السلاح والتطوير الرشيد للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، إلا أن مثل هذه الجهود الجماعية تواجه تحديات خطيرة يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي بحزم، وخاصة في منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأقصى.

٣٧ - وأضاف أن التزام اسبانيا بالكفاح من أجل إيجاد عالم خال من التهديدات النووية دفعها إلى التفاوض بشأن اتفاقات في إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف. وما زال هدفها هو العمل معاً في منتديات أخرى لضمان عدم وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات من غير الدول لها نوايا إرهابية. وفي هذا الصدد، ترحب اسبانيا بالجهود المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والإجراءات التي أعلن عنها مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في سول، وكذلك المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

٣٨ - وتتمسك اسبانيا بالمادة الرابعة من المعاهدة التي تعترف بحق أي دولة في وضع برامج للطاقة النووية للأغراض السلمية المدنية. غير أنه يجب إيجاد آليات لضمان الاستخدام المسؤول للطاقة النووية في أفضل حالات الأمن وعدم الانتشار وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٩ - وقال إن أيّاً من المناقشات بشأن نزع السلاح النووي، أو عالمية معاهدة عدم الانتشار، أو الانتشار النووي، أو الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، أو تنفيذ إجراءات أو التزامات المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ لن يكون كافياً بدون التزام قوي، وتصميم، وثقة متبادلة فيما بين الدول الأطراف.

٣٣ - وأضاف أن اسبانيا تعطي أولوية لتعزيز نظام عدم الانتشار بغية ضمان أن يصبح توقيع وتصديق اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي معياراً للتحقق. وتؤكد اسبانيا من جديد على ضرورة إحراز تقدم ملموس في مجالي تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح، خاصة عن طريق إجراء تخفيض عام للمخزون العالمي من الأسلحة النووية، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، مع وضع المسؤولية الخاصة للدول التي تمتلك أضخم الترسانات في الاعتبار. وستواصل اسبانيا أيضاً جهودها من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، يعد الاتفاق الذي توصل إليه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية بمثابة خطوة هامة إلى الأمام.

٣٤ - وفيما يتعلق ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وكخطوة لا غنى عنها نحو الوفاء بالالتزامات والأهداف النهائية الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، ستكون الأولوية بالنسبة لاسبانيا هي ضمان أن تتوصل الدول الأطراف إلى اتفاق مشترك بشأن كيفية الاستجابة بشكل فعال في حالة انسحاب دولة طرف من المعاهدة.

٣٥ - وقال إنه يجب إحراز تقدم في تطبيق قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشادة بمؤتمر عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ولكن هذا المؤتمر لن تكون له نتيجة إيجابية إلا إذا أدى إلى مستوى عالٍ من الثقة المتبادلة، والإيمان بالمهمة المراد تحقيقها، والالتزام الحقيقي بترع السلاح النووي من هذه المنطقة الاستراتيجية في العالم. وتؤيد اسبانيا المبادرات المطروحة والتي ستؤدي حتماً إلى تحقيق هذا الهدف، استناداً إلى نموذج واقعي يسائر العملية السلمية في الشرق الأوسط.

وغير تمييزية وإنه ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تعمل بصورة جماعية وبهمة تحقيقاً لهذه الغاية. وأضاف أن المعاهدة تعد حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي والقاعدة الأساسية للسعي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويعد العمل في جميع هذه الجبهات وكذلك تحقيق الطابع العالمي للمعاهدة ضرورياً لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٤٤ - وأضاف أن السبيل إلى نجاح المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٥ هو استيفاء كافة جوانب الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠، بما في ذلك الالتزام المتجدد من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية بإحراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي. ومن الضروري تحديد خطوات شاملة ويمكن التحقق منها، وكذلك وضع جدول زمني دقيق وواقعي لتحقيقها. ولهذا ينبغي لجميع الدول الأطراف تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠ من أجل التقدم بصورة تدريجية ومنهجية نحو القضاء التام على الأسلحة النووية.

٤٥ - وسري لانكا، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين لحركة بلدان عدم الانحياز، قامت بدور محوري في حشد التأييد من أجل الدعوة إلى نزع السلاح، والتي أدت في نهاية المطاف إلى عقد أول دورة للجمعية العامة تكرس لنتزع السلاح النووي. وكان هناك اعتراف في ذلك الوقت والآن بأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره مترابطان ولا يمكن تحقيق أحدهما بمعزل عن الآخر، وهي حقيقة ينبغي أن تستند إليها جميع المناقشات بشأن الجوانب التنظيمية والموضوعية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

٤٦ - وفي حين يعترف نظام عدم الانتشار بأن الدول لها حق غير قابل للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية، وأن كل دولة

٤٠ - السيد مايبا (ناميبيا): قال إن ناميبيا تؤيد بشكل كامل مبادئ نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي لعلوم التكنولوجيا النووية - وهي الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. كما تعلق ناميبيا أهمية كبيرة على أحكام المعاهدة التي تعترف بحقوق الدول الأطراف غير القابلة للتصرف في تطوير البحوث واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، وبما يتوافق مع المادتين الأولى والثانية. وأضاف أن طبيعة المعاهدة المتعددة الأطراف توفر الأمن لكل من الدول الحائزة وغير الحائزة لأسلحة نووية. وتحمل جميع الدول الأطراف، ولا سيما تلك الحائزة لأسلحة نووية، مسؤولية خاصة تجاه نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية، بينما تشجع الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

٤١ - وقال إن أمن الطاقة مهم لتشجيع التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية دور هام تقوم به لمساعدة الدول الأطراف في المعاهدة على وضع برامج فعالة لتحسين قدراتها التقنية والرقابية من أجل الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

٤٢ - وقال إن ناميبيا بدأت في وضع سياستها الخاصة بدورة الوقود النووي من أجل تعزيز نظام أمنها وأمنها النووي والوفاء بالتزاماتها الدولية في إطار معاهدة عدم الانتشار. وتتعهد أيضاً بالالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في الصكوك القانونية الدولية التي تعزز نزع السلاح، وحماية المواد والمرافق النووية، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، كما يتضح من تصديقها للبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك معاهدة بليندانا التي تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

٤٣ - السيد عزيز (سري لانكا): قال إنه ينبغي التعامل مع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة

٤٩ - ويجب على جميع الدول تأكيد التزامها بالوقف الاختياري للتجارب النووية والتبكير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي للدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تبادر إلى ذلك دون مزيد من التأخير. وينبغي أيضاً إحراز تقدم نحو اعتماد صك عالمي وملزم قانوناً بشأن تقديم ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة وغير تمييزية ولا يمكن الرجوع فيها لجميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وكذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية.

٥٠ - ونظراً لأهمية تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠ للتحرك بصورة تدريجية نحو القضاء التام على الأسلحة النووية، فإنه ينبغي تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ بصورة فورية وكاملة. وبقدر ما أعلنته الدول الحائزة لأسلحة نووية عن التزامها بإحراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي، فإنه ينبغي عليها أن تستجيب للنداء العاجل الوارد في الإجراء ٥ من خطة العمل هذه.

٥١ - وبعد أن رحبت ببدء نفاذ الاتفاق الجديد بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، طالبت البلدين بعمل المزيد لإظهار التزامهما بترع السلاح النووي، وأوصت جميع الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية بأن تحذو حذوهما. وقالت إن وفدها مقتنع بأنه يمكن بلوغ هدف وضع منهاج لعالم يسوده السلام والأمن، وسيعمل بصورة جادة لتأمين نجاح عملية الاستعراض عام ٢٠١٥.

٥٢ - السيد صادقوف (كازاخستان): قال إن الاستقرار الطويل الأجل لنظام الأمن الدولي القائم على معاهدة عدم الانتشار يتوقف على اتخاذ موقف مسؤول من جانب المجتمع الدولي والوفاء غير المشروط بالتزامه تجاه الركائز الثلاث وعالمية المعاهدة. وأضاف أن خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر

مسؤولة في المقام الأول عن أمنها وأمنها النوويين، إلا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بدور رئيسي في تسهيل التنفيذ الفعال لمعايير الضمانات. وترى سري لانكا أن جميع المعاهدات المتعددة الأطراف تهدف إلى إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل وتتسم بالأهمية. وتلتزم سري لانكا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتبكير ببدء نفاذها. كما تعترف بأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنه أن يتصدى لانتشار المواد الانشطارية ويساعد على مراقبة انتشار الترسانات النووية.

٤٧ - ونظراً لأن المؤتمر الاستعراضي سيعقد في ٢٠١٥، وهو العام المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه من المهم تعزيز الروابط بين نزع السلاح النووي وهذه الأهداف، وبذل كل جهد من أجل تحقيقها.

٤٨ - السيدة لاوز (نيجيريا): قالت إن الإنجازات الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ عملت على تعميق تصميم نيجيريا على المساهمة بصورة بناءة في وضع المنهاج الصحيح الذي يكفل نجاح المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٥. وأضافت أنه يجب العمل بصورة عادلة ومتوازنة وغير تمييزية من أجل تحقيق الأهداف الثلاثة المتساوية في الأهمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وهي منع انتشار الأسلحة النووية، وتشجيع نزع السلاح النووي، وتعزيز التعاون الدولي على الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وعلى الرغم من التحديات الكثيرة التي تواجهها المعاهدة، إلا أنها ما زالت تمثل الصك الحيوي لتعزيز السلام والأمن العالميين. وينبغي إيجاد الوسائل في الدورة الحالية لدعم مكاسب المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠، بما في ذلك ضمان الامتثال الصارم للمعاهدة من جانب كافة الأطراف لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتلتزم دول آسيا الوسطى التزاماً كاملاً بإضفاء الطابع المؤسسي الكامل على معاهدة سيميلاينسك، وهى على استعداد لإجراء حوار بناء مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن للتبكير بتوقيع بروتوكول خاص بالضمانات الأمنية السلبية للدول المشاركة في هذه المنطقة.

٥٦ - وأضاف أن من بين أولويات كازاخستان بوصفها رئيساً لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي تشجيع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن المأمول أن تؤدي الإرادة السياسية لزيادة التفهم والثقة بين بلدان هذه المنطقة إلى مساعدتها في التغلب على خلافاتها، وأن يتحقق النجاح للاجتماع الخاص بإنشاء مثل هذه المنطقة.

٥٧ - والتزاماً بمبدأ المساواة في الحصول على الطاقة النووية السلمية، عرضت كازاخستان استضافة مصرف اليورانيوم المنخفض الإثراء تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي سيهيئ ظروفاً ملائمة للدول كي تحصل على وقود نووي مضمون وتحافظ على حقها غير القابل للتصرف في تطوير أنشطتها النووية السلمية مع الالتزام الكامل بتعهداتها للوكالة. وتؤيد كازاخستان التدابير التي اتخذتها الوكالة والاجتمع الدولي لتعزيز الأمن النووي وتقديم ضمان للبلدان المتضررة من الحوادث النووية. وفي مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في كييف في نيسان/أبريل ٢٠١١ قدمت كازاخستان مساهمة مالية قدرها ٢ مليون دولار لتلافي المزيد من العواقب الناتجة عن كارثة تشيرنوبل النووية.

٥٨ - وقد قدمت حكومة كازاخستان مساهمة مالية لمختلف برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مر السنين، بما في ذلك مبادرة الاستخدامات السلمية التي تتسق بصورة كاملة مع معاهدة عدم الانتشار، وصندوق التعاون التقني.

الاستعراض عام ٢٠١٠ تعد صكاً هاماً ينبغي أن يعيد تنشيط المعاهدة ويضمن السلام والأمن العالميين، ويتصدى لخطر الأسلحة النووية، ويوحد الجهود المتعددة الأطراف من أجل تحقيق نزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

٥٣ - وتلتزم كازاخستان التزاماً كاملاً بخطة العمل هذه، وتسهم في تنفيذ أهداف المعاهدة، ولا سيما تلك الأهداف المتعلقة بعدم الانتشار ودعم حق الدول في تطوير برامجها النووية السلمية. وأضاف أنه بناءً على مبادرة من كازاخستان، أعلنت الأمم المتحدة يوم ٢٩ آب/أغسطس - وهو تاريخ الإغلاق الرسمي لموقع سيميلاينسك للتجارب النووية - باعتباره اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وكازاخستان، بوصفها بلداً عانى من عواقب التجارب النووية، تحث ما تبقى من بلدان المرفق ٢ على توقيع وتصديق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٥٤ - ولدعم عالمية المعاهدة، وزيادة الوعي العام بأهمية اتخاذ إجراءات ملموسة ضد التجارب النووية، استضافت كازاخستان الندوة الدولية من أجل عالم خال من الأسلحة النووية بمناسبة الذكرى السنوية الثانية عشرة لإغلاق موقع سيميلاينسك للتجارب النووية. وقد اعتمد المشاركون في هذه الندوة إعلان أستانا الذي يطالب جميع البلدان الحائزة لترسانات نووية بالقضاء عليها في أسرع وقت ممكن. وقد اقترح رئيس الدولة أيضاً في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة اعتماد إعلان عالمي بشأن عالم خال من الأسلحة النووية.

٥٥ - وتطالب كازاخستان بوضع صك دولي ملزم قانوناً تقدم من خلاله الدول الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمنية للبلدان غير الحائزة لأسلحة نووية. وترحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الأطراف والدول الحائزة لأسلحة نووية نحو توقيع بروتوكول لمعاهدة جعل منطقة جنوب شرق آسيا

يهدف إلى التفاوض بشأن معاهدة دولية شاملة وغير تمييزية وقابلة للتحقق، وتحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، وتنص على تدمير جميع المخزونات القائمة.

٦٢ - وتقدر ليبيا جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية من جانب الدول التي لديها برامج إنمائية عن طريق برنامجها الخاص بالتعاون التقني، وتطالب بمواصلة هذه الجهود مع رصد أنشطتها. وأضاف أن تعزيز نظام الضمانات الشاملة ينبغي ألا تكون له آثار سلبية على الموارد المخصصة للمساعدة والتعاون التقنيين.

٦٣ - وبعد أن أعاد تأكيد أهمية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أشار إلى أن إسرائيل لا تزال البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى المعاهدة، كما لم يعلن عن عزمه الانضمام إليها، وهو ما يعرقل عملية المعاهدة. ويطلب المجتمع الدولي والدول الوديدة بممارسة الضغط على إسرائيل لإرغامها على الانضمام إلى المعاهدة، وإخضاع مرافقها وأنشطتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والقضاء على أسلحتها النووية.

٦٤ - السيدة فيي (سنغافورة): قالت إن معاهدة عدم الانتشار تعد المعاهدة الدولية الوحيدة التي تتصدى لثلاث قضايا متساوية في الأهمية، وهي قضايا نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وأضافت أن الفضل في نجاحها يعود إلى عضويتها شبه العالمية. غير أنه قد جرى التفكير في هذه المعاهدة في عهد مختلف. فقد تغير السياق السياسي الجغرافي والأمني، وأصبح عدد البلدان الحائزة للمعرفة والتكنولوجيا النووية أكبر مما كان وقت التوقيع على المعاهدة. وعلاوة على ذلك، فإن الركائز الثلاث للمعاهدة أحدثت انقساماً من الناحية السياسية.

ورحب بنتائج مؤتمر القمة النووي المعقود في سول عام ٢٠١٢، والذي ساعد على استرعاء الاهتمام إلى قضايا الأمن النووي. وأضاف أن هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، رغم طموحه، يعتبر قابلاً للتحقيق إذا عملت الأمم والشعوب معاً، سواء كانت حائزة أو غير حائزة للتكنولوجيا النووية.

٥٩ - السيد سهيلي (ليبيا): قال إنه من المؤسف أن تنفيذ معاهدة الانتشار لا يزال هدفاً بعيد المنال بعد انقضاء أربعة عقود على إبرام المعاهدة. وأضاف أن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب ألا يقتصر على عدم تحويل المواد النووية من الاستخدام السلمي إلى الاستخدام العسكري؛ فيجب أن تتحقق الوكالة أيضاً من وفاء الدول الحائزة لأسلحة نووية بالتزاماتها تجاه تخفيض ترساناتها النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف باعتبارها من القضايا ذات الأولوية.

٦٠ - وأضاف أنه يجب تنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة بطريقة متوازنة، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وترحب حكومته بجميع الاتفاقات المعقودة بين الدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن تخفيض الترسانات النووية، ولا سيما المعاهدات الثنائية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وتطالب الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية بأن تلتزم بتخفيض ترساناتها أيضاً.

٦١ - وقال إنه يجب على الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الأطراف في المعاهدة إخضاع جميع المرافق النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أيضاً على الدول الحائزة لأسلحة نووية إعطاء ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها وذلك في إطار صك دولي شامل وملزم قانوناً. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح وضع برنامج عمل

جعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، والتي أعطت الدول الأطراف سلطة التقدير فيما يتعلق بعمليات عبور السفن والطائرات الأجنبية. وأضافت أنه بينما تجدر الإشادة بالمؤتمر القادم بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إلا أنه من المهم ألا يغيب عن الأنظار السياق السياسي الجغرافي الأوسع لهذه المنطقة. وينبغي أيضاً تهئية الظروف لجعل الهدف من إنشاء مثل هذه المنطقة واقعياً، مع وضع المصالح الأمنية لجميع دول المنطقة في الاعتبار.

٦٨ - ولا تزال هناك شواغل خطيرة تتعلق بانتشار المعدات والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، والتي يمكن استخدامها في إنتاج أسلحة الدمار الشامل. وينبغي لجميع البلدان أن تتعاون على إنشاء نظام أقوى لمراقبة الصادرات، من أجل منع الاتجار غير المشروع دون الإضرار بالتجارة المشروعة. فهذا من شأنه منع عملاء الانتشار من البحث عن نقاط الضعف، وهو ما يفعلونه في واقع الأمر. وتعمل سنغافورة بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي في هذه الجهود عن طريق اتخاذ تدابير من قبيل مبادرة أمن الحاويات، ومبادرة الموانئ الضخمة، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وعملية مؤتمر القمة النووي، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٦٩ - وتؤيد سنغافورة بقوة حق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تنفيذاً للمادة الرابعة من المعاهدة. غير أنه عند ممارسة هذا الحق، تتحمل الدول مسؤولية تعزيز الشفافية عن طريق الحوار والتعاون الحقيقيين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسماح بالتحقق من موادها وأنشطتها النووية، للتأكد من أنها تستخدم العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

٧٠ - وفي أعقاب أزمة عام ٢٠٠٥، تعد النتيجة الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ مشجعة. ومع هذا، يجب

٦٥ - ففيما يتعلق بزع السلاح النووي، وعلى الرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة، بما في ذلك توقيع اتفاق "ستارت" الجديد بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، لا تزال الإرادة السياسية ضعيفة لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بصورة كاملة. وأصبح بعض البلدان خارج نظام المعاهدة، مثل الهند وباكستان، حائزة لأسلحة نووية، وهناك اعتقاد على نطاق واسع بأن إسرائيل تمتلك هذه الأسلحة؛ وقد انسحبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المعاهدة، وأوقفت تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واحتفظت بأسلحتها وقدرتها النووية؛ ويوجد لدى جمهورية إيران الإسلامية برنامج حالي للأسلحة النووية. وهناك أيضاً دلائل على أن جهات من غير الدول متورطة في النقل غير المشروع أو محاولة حيازة مواد نووية، ومعدات وتكنولوجيا ذات استخدام مزدوج.

٦٦ - وفي حين أن نزع السلاح النووي لا يزال أملاً بعيد المدى، إلا أنه ينبغي على المجتمع الدولي، بقيادة الدول الحائزة لأسلحة نووية على وجه الخصوص، العمل بصورة جماعية لإقناع جميع الدول بأن الأسلحة النووية لا تعمل إلا على إضعاف أمنها. وترحب سنغافورة بتصديق إندونيسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحث البلدان الأخرى في المرفق ٢ على أن تحذو حذوها. وتؤيد سنغافورة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، برغم إدراكها بأن جميع الدول ستواصل إعطاء الأولوية القصوى للأمن في سياساتها، ما لم تتغير الهياكل والديناميات الأساسية للعلاقات الدولية بصورة جذرية.

٦٧ - ولهذا ينبغي النظر إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية من زاوية برامجية، وليس من زاوية صفائية أو أيديولوجية، من أجل التأكيد للأطراف أو الأطراف المحتملة في مثل هذه المناطق بأن مصالحها الأمنية الحيوية لن تتضرر. وهذا هو النهج الذي اعتمده سنغافورة فيما يتعلق بمعاهدة

ملموس من أجل التخفيض التدريجي للأسلحة النووية إلى أن يتم القضاء عليها وحظرها بصورة تامة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢٥. وتلتزم كوبا التزاماً قوياً بمهمة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لتحديد سبل ووسائل القضاء على الأسلحة النووية في أسرع وقت ممكن، كما جاء في الإعلان الخاص بشأن القضاء التام على الأسلحة النووية الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٧٤ - وأضافت أن معاهدة عدم الانتشار لا تفرق بين الانتشار الأفقي والانتشار الرأسي. وتشعر كوبا بقلق بالغ لأن الردع النووي لا يزال يمثل المكون الرئيسي لمبادئ الدفاع والأمن لدى بعض القوى، والذي يستخدم كمبرر لتخصيص ملايين الدولارات من أجل تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. فليس من المقبول أن ينفق العالم المزيد والمزيد على تدابير شن الحرب وأقل القليل على تعزيز الحق في التنمية. فقد زاد الإنفاق العسكري خلال السنوات العشر الماضية بنسبة تزيد على ٤٩ في المائة ليصل إلى رقم فلكي يبلغ ١,٧٤ تريليون دولار.

٧٥ - وأضافت أن جهود عدم الانتشار ونزع السلاح النووي تمضي جنباً إلى جنب. فعدم الانتشار النووي ليس هدفاً في حد ذاته ولكنه خطوة نحو بلوغ الهدف الأكبر وهو نزع السلاح النووي. ويعد التقدم على كافة جبهات نزع السلاح النووي وعدم انتشاره ضرورياً لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يجب على الدول الحائزة لأسلحة نووية إعطاء الدول غير الحائزة لها ضمانات فعالة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وللقضاء على هذه الأسلحة بصورة تامة، فإنه يجب أولاً اعتماد صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

على كل من الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لها الدخول في حوار جاد لسد الفجوة المتسعة بينهما، لأن التطورات خارج إطار معاهدة عدم الانتشار تؤثر أيضاً في صلاحية النظام وفاعليته. فيجب أن تمتنع جميع الدول الأطراف في المعاهدة عن اتخاذ إجراءات من شأنها زعزعة مصداقيتها، وخاصة موادها الأولى والرابعة والسادسة، والهدف المشترك الخاص بعالمية المعاهدة.

٧١ - السيدة بيلاغوير (كوبا): قالت إن نزع السلاح النووي يمثل الأولوية العليا لكوبا في مجال نزع السلاح؛ وأعربت عن أملها في أن تؤدي الدورة الاستعراضية القادمة إلى سهولة تحقيقه. وأضافت أن الدورة الحالية ستنتج إذا توفرت لدى جميع الدول الأطراف، وخاصة بعض القوى النووية المشاركة، الإرادة السياسية للعمل من أجل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرين الاستعراضيين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وخطة العمل التي اعتمدت عام ٢٠١٠. فالأسلحة النووية تمثل أحد التحديات الرئيسية لبقاء البشرية، ويعد نزع السلاح النووي السبيل الواقعي الوحيد لخلاص العالم من هذا الخطر.

٧٢ - وأضافت أن اعتماد صك دولي ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية بصورة كاملة يمثل أولوية. ومن المؤسف أن القوى النووية قد أخفقت في الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. ويقع على الدول الحائزة لأسلحة نووية التزام قانوني بإيجاد السبل للقضاء بصورة تامة على هذه الأسلحة. ولهذا تطالب كوبا بالتنفيذ الكامل والفوري للخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠، وكذلك الإجراءات ٥ لخطة عمل المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠.

٧٣ - وقالت إن حركة بلدان عدم الانحياز تقدمت باقتراح جدير بالاهتمام يتضمن خطة عمل لوضع جدول زمني

بوصفها السلطة الوحيدة المختصة بالتحقق من الامتثال لضماناتها. وأضافت أن فرض آليات غير شفافة وتمييزية ذات تكوين انتقائي وتعمل خارج الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية ليس بالتأكيد الطريق الصحيح لمعالجة الأمن النووي أو الإرهاب الدولي.

٨٠ - فقضايا عدم الانتشار النووي يمكن أن تُحل بصورة أفضل في سياق متعدد الأطراف، عن طريق اعتماد آليات عالمية وشاملة وشفافة وغير تمييزية ومفتوحة لمشاركة جميع الدول. وأعربت عن أملها في أن يؤدي المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٥ إلى تعهدات ملموسة لصالح نزع السلاح النووي، والتنمية، والسلام العالمي.

٨١ - السيدة بورك (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت، في معرض تقديمها لبيان نيابة عن جمهورية الصين الشعبية، وفرنسا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية (NPT/CONF.2015/PC.I/12) يجري تعميمه على المشاركين، إن البيان يعبر عن تأييد البلدان الخمسة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠. وهو يعبر أيضاً عن روح خطة العمل التي اعتُمدت في ذلك المؤتمر، والذي طالب بزيادة المشاركة وتقاسم المعلومات فيما بين البلدان الخمسة.

٨٢ - السيد توتو (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنطوي على وعد بإجراء حظر عالمي للتجارب النووية. وأضاف أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعبر عن وضع معاهدة عدم الانتشار ونظام عدم الانتشار النووي، وتقوم بدور متكامل في العملية الاستعراضية لهذه المعاهدة. وقال إن إخفاق المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٨٠ يعزى بدرجة كبيرة إلى قضية

٧٦ - وتؤيد كوبا الاقتراح الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. فإقامة مثل هذه المنطقة، فضلاً عن مساهمتها الهامة في تحقيق نزع السلاح النووي، من شأنها أن تمثل مرحلة هامة في العملية السلمية في الشرق الأوسط. ولهذا السبب، وقّعت كوبا معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو).

٧٧ - ومضت تقول إن إسرائيل، بوصفها البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يصبح طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو يعلن عن التزامه للانضمام إليها، ينبغي أن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية وأن تخضع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، من أجل الامتثال على وجه السرعة وبلا شروط للمطالب العادلة للمجتمع الدولي. وتأمل كوبا أن يؤدي المؤتمر الدولي القادم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إلى نتيجة مواتية بالنسبة لمستقبل هذه المنطقة.

٧٨ - وأضافت أن الحاجة إلى الحفاظ على التوازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة واحترامها تكتسب أهمية حيوية، وتتطلب الاعتراف بحقوق جميع الدول الأطراف غير القابلة للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون أي تمييز، تطبيقاً للمادة الرابعة من المعاهدة. وأثارت تساؤلات عن وضع برامج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية لا تتعارض فقط مع نص وروح معاهدة عدم الانتشار، وإنما تعرقل أيضاً التنفيذ الكامل والفعال للولاية المسندة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧٩ - وقالت إن كوبا تشعر بالقلق لقيام دول معينة بفرض تدابير أحادية والتدخل في هيئات أخرى، مثل مجلس الأمن، عند ممارسة الوكالة لولايتها بموجب معاهدة عدم الانتشار

٨٥ - وعلى مدى الخمسين عاماً الماضية، قدمت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التدريب لأكثر من ٢٠٠٠ تقني وفني. وقامت بتوسيع أنشطتها في عام ٢٠١٠ عن طريق مبادراتها الخاصة بتنمية القدرات وخططت لمواصلة تمديد أنشطتها التدريبية إلى عام ٢٠١٢ عن طريق تقديم برنامج مجاني متعدد التخصصات يستخدم أساليب حديثة ومبتكرة وفعالة من حيث التكلفة. وتعمل اللجنة أيضاً مع منظمات دولية لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/57/124) الخاص بدراسة للأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فالتدريب والتثقيف الأجيال المقبلة من شأنهما ضمان أن يظل النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح صالحاً و متماسكاً ومستداماً بمرور الزمن.

٨٦ - السيد شريف (الاتحاد الأفريقي): قال إن أفريقيا لا تزال ملتزمة بأهداف وغايات معاهدة عدم الانتشار وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، حيث يستخدم العلم والتكنولوجيا من أجل تطور البشرية. وأضاف أن موقف الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي تجسده معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، والتي تحظر الأبحاث الخاصة بالأجهزة المتفجرة النووية، وتطويرها، وصنعها، وتخزينها، وحياتها، واختبارها، وامتلاكها، ووضعها في أراضي الأعضاء، ودفن النفايات المشعة في هذه المنطقة. وقد بدأ نفاذ المعاهدة بعد إنشاء اللجنة الأفريقية للطاقة النووية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأضاف أن الاتحاد الأفريقي يؤيد تماماً جميع الصكوك المتعددة الأطراف المكرسة لترع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، بركاتها الثلاث - وهي عدم الانتشار، ونزع السلاح، والتطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية - والتي يعزز بعضها بعضاً وتعد متساوية في الأهمية.

معاهدة حظر التجارب. وقد تم التوصل إلى التمديد اللاهائي لمعاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ عن طريق صفقة تمحورت حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي عام ٢٠٠٠، فرضت هذه المعاهدة وجودها بشكل واضح في الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتمدها الدول الأطراف من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

٨٣ - وقد نجح المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ بسبب التفاؤل الذي تولّد من خلال ظهور مبدأ التعددية الجديد، مع عودة جهات فاعلة رئيسية للمشاركة من جديد في معاهدة حظر التجارب، وكذلك بسبب اعتماد نهج تطوعي يستند إلى التزامات سابقة لينتهي بخطة عمل لترع السلاح تؤكد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أحرز بعض التقدم منذ عام ٢٠١٠: فمع تصديق إندونيسيا على معاهدة عدم الانتشار، لم يتبق سوى استكمال ثماني خطوات لبدء نفاذ هذه المعاهدة. وأضاف أن تصديق ترينيداد وتوباغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغانا، وغينيا، وغواتيمالا، يدفع المعاهدة قريباً من العالمية؛ وقد أثبت نظام الرصد الدولي، الذي اقترب من الاكتمال، فعاليته ومرونة في الاستجابة لزلزال اليابان وأزمة محطة فوكوشيما النووية.

٨٤ - ومع هذا، لم يبدأ نفاذ المعاهدة بعد. فيلزم بذل جهود أكيدة لإحراز تقدم جوهري على هذه الجبهة، التي تعد أحد السبل للحفاظ على مصداقية وهيبة نظام عدم الانتشار. وأثناء هذا السعي لتحقيق هدف نزع السلاح النووي، ينبغي أن يوضع نصب الأعين أن مستقبل معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة حظر التجارب، ونظام نزع السلاح يتطلب المشاركة النشطة والواعية لطائفة عريضة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمجتمع المدني.

٩٠ - وقالت إن الوكالة ستتعاون مع إندونيسيا، رئيس المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، والدول الموقعة عليها ومنغوليا، لضمان اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز وتوحيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأهدافها المشتركة. وترحب الوكالة بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومع أن إنشاء مثل هذه المنطقة يعد عملية تتعلق بسيادة دول المنطقة، إلا أن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في وضع جيد يسمح لها بتقاسم خبراتها بشأن هذا الموضوع. وتعمل هذه الدول في أن تبدأ دول الشرق الأوسط قريباً هذه العملية الطويلة والمعقدة التي يمكن أن تضع الأساس لسلام مستقر ودائم في منطقتها.

٩١ - ومع التصديق غواتيمالا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أصبحت الآن ٣١ دولة من مجموع ٣٣ دولة عضواً في وكالة حظر الأسلحة النووية أطرافاً في هذا الصك المتعدد الأطراف، وستواصل وكالة حظر الأسلحة النووية العمل لضمان انضمام جميع أعضائها إلى عملية الحظر الشامل للتجارب النووية، وتأمل في أن تصدق جميع دول المرفق ٢ على هذه المعاهدة في أسرع وقت ممكن. وقد انضمت الوكالة إلى الجهود التي تبذلها دول أخرى، ومنظمات دولية، ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق هدف وضع صك عالمي وملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية. وقد كان هناك تفهم لهذا الهدف في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة عندما أعربت دولها الأعضاء عن تأييدها لنداء الأمين العام إلى جميع دول معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، بالشروع في إجراء مفاوضات بشأن تدابير فعالة تؤدي إلى نزع السلاح النووي.

انتهت المناقشة التي تناوّلها المحضر الموجز في الساعة

١٠/١٦.

٨٧ - ويلتزم الاتحاد الأفريقي التزاماً كاملاً بتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، ويؤمن إيماناً قوياً بأن إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، من شأنه تعزيز الأمن الأفريقي. ومن ناحية أخرى، فإن لدى الدول الحرة المطلقة في تطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون أي تمييز. وقال إن عقد مؤتمر استعراضي مثمر عام ٢٠١٥ يؤدي إلى وضع برنامج عمل وطني وإقليمي ودولي ملموس من شأنه أن يظهر أنه قادر على أن يتصدى للتحدي العالمي الذي يمثله انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٨٨ - السيدة أوييدا (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي): قالت إنه بعد ٤٥ عاماً من توقيع معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هدفها النهائي إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، تواصل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعوة إلى عالم خال من التهديد النووي. ومع أن جميع البلدان تُجمع على المطالبة بعالم يسوده الأمان والسلام ويخلو من الأسلحة النووية، إلا أنه ينبغي احترام اختلافاتها الفردية من أجل بدء حوار مثمر من شأنه أن يؤدي إلى اتفاقات فعالة بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

٨٩ - وأضافت أن منظمة حظر الأسلحة النووية تتابع التقدم الأخير الذي أحرزته كل من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتأمل في أن توقع الدول الحائزة لأسلحة نووية و/أو تصدق البروتوكولات الإضافية لكل معاهدة من معاهداتها التأسيسية. وفي حالة معاهدة تلاتيلولكو، يتمثل الأمل في أن تسحب الدول الحائزة لأسلحة نووية أو تعدل إعلاناتها التفسيرية التي صاغتها عندما وقعت و/أو صدّقت المعاهدة. وبهذا، فإنها ستقدم ضمانات أمنية سلبية كاملة، على الرغم من أن القضاء التام والكامل وحده على الأسلحة النووية يمكن أن يوفر ضماناً مطلقاً.